تقييم فاعلية مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال

أ. نيفين حسن مختار(*)

أ.د. محمد يونس(**) **أ.د. سالي فريد**(***)

- **مُلخص:**

يتمثل الهدف الأساسي من إعداد تلك الدراسة في تقييم فاعلية مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال، وتنبثق أهمية تلك الدراسة من تدني متوسط دخل الفرد في السنغال، وتواضع مؤشرات الصحة والتعليم، فضلًا عن الفجوة التمويلية الكبيرة بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمارات المطلوبة هناك، وقد تم تقسيم تلك الدراسة إلى إطار عام للدراسة، يتبعه أربعة أجزاء رئيسية هي تقييم المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال، وتقييم المصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال، وانعكاس مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السنغال على أهداف التنمية المُستدامة في السنغال، وأخيرًا تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السنغال، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل SWOT؛ من أجل التعرف على انعكاس تمويل التنمية الاقتصادية على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال.

الكلمات المفتاحية: أهداف التنمية المستدامة، الادخار، الضرائب، التمويل بالعجز، فجوة الادخار، الاستثمار

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر

(***) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Evaluating the effectiveness of economic development financing sources and their effects on achieving sustainable development goals in Senegal

Nevin Hassan Mukhtar

Prof. Dr. Muhammad Younis **Prof. Dr. Saly Farid**

Abstract:

The main objective of this study is to evaluate the effectiveness of economic development financing sources and their effects on achieving sustainable development goals in Senegal. The importance of this study stems from the low average per capita income in Senegal, and also low health and education indicators, as well as the large financing gap between the volume of domestic savings and the volume of the investments required there. This study was divided into a general framework for the study, followed by four main parts: an evaluation of the internal sources of financing the economic development process in Senegal, an evaluation of the external sources of financing the economic development process in Senegal, and the reflection of the sources of financing economic development in Senegal on the goals of sustainable development. In Senegal, and finally, an analysis of the internal and external environment of the sources of financing for economic development in Senegal. The study was based on a SWOT analysis to identify the impact of economic development financing on achieving sustainable development goals in Senegal.

Keywords: Sustainable Development Goals, Saving, Taxes, Deficit Financing, Savings-Investment Gap

- **مُقدمّة**

تُصنف السنغال وفقًا للأمم المتحدة كواحدة من أقل البلدان نموًا، وعلى الرغم من ذلك حاولت السنغال اتخذت مجموعة من الخطوات الهامّة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية؛ حيث تبنت السنغال خطة "Sénégal Emergent"؛ لتعزيز أداء النمو لا سيما من خلال مشاركة القطاع الخاص، فضلًا عن بذل كافة الجهود من أجل تعبئة جميع الموارد لصالح أهداف التنمية المستدامة.

ورغم تلك الجهود إلا أن معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015– 2020) كانت منخفضة نسبيًا مُقارنةً بالفترة (1995– 2005)، وقد أدى ذلك إلى عدم تحسن مستويات الحد من الفقر داخل الدولة، فضلًا عن وجود تفاوتات كبيرة بين السُكان فيما يتعلق بالدخل؛ ومن ثم يُعد هامًا إجراء تقييم لكل مصدر من مصادر التمويل الداخلية وتحديدًا المصادر الثلاثة الرئيسية (الضرائب، الادخار، التمويل بالعجز).

أهميّة الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة لعملية التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية بوجه عام، وللسنغال بوجهٍ خاص؛ حيث تحتاج السنغال لتسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية؛ إذ تُعاني السنغال من انخفاض متوسط دخل الفرد نسبيًا؛ إذ بلغ 1487.7 دولار عام 2020 وفقًا لقاعدة بيانات البنك الدولي، فضلًا عن تدني مؤشرات التعليم والصحة هناك؛ وبالتالي يُعد تناول كيفية تمويل خطط التنمية في السنغال من الأمور المهمة.

بصفةٍ عامّة، فإن حال السنغال لا يختلف كثيرًا عن باقي الدول النامية التي تُعاني من فجوات تمويلية واضحة ناتجة عن التفاوت بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمارات المطلوبة خاصةً مع اتساع اهتمامات التنمية والتغيرات الدولية التي تحتم تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هنا يبرز الدور الأساسي للنظام المالي في تعبئة المدخرات، وتوفير الموارد المالية اللازمة لإحداث عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية في السنغال منذ عام 2000، ومدى انعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، بالإضافة إلى التعرف على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لمصادر تمويل خطط التنمية في السنغال.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه على الرغم من اعتماد السنغال على مصادر تمويل متعددة سواء كانت داخلية أو خارجية إلا أن الاعتماد الكثيف على مصادر التمويل الخارجية عن طريق الاقتراض سوف ينعكس على الأداء الاقتصادي بالسلب؛ نتيجة ارتفاع تكلفة هذه القروض، ورغم التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة؛ فإن السنغال مازالت تُعاني مجموعة مشكلات على رأسها كيفية تدبير الموارد اللازمة لتمويل التنمية، وكيفية تطوير أدوات جديدة ومبتكرة تنقلها من مرحلة المعونات والمنح إلى مرحلة الاقتراض ثم إلى مرحلة التمكين الذاتي لجميع مواطنيها، فالطفرة الكبيرة في الاقتراض من الخارج، والتي انتهجتها السنغال، لم ينتج عنها تنمية حقيقية بل انتجت المزيد من المشاكل والتحديات.

تساؤلات الدراسة

تسعي الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل فيما يلي:

"إلى أي مدى ساهمت مصادر عملية تمويل خطط التنمية الاقتصادية في دفع الاقتصاد السنغالي إلى الأمام؟"

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1. ما هي مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية في السنغال؟

2. إلى أي مدى تعتمد السنغال على مصادر متعددة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية؟
3. هل يُمكن الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية فقط لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال؟
4. ما هي نسبة مُساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال؟
5. هل انعكس استخدام السنغال لمصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية على تحقيق أهداف التنمية المُستدامّة؟
6. ما هي نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لمصادر تمويل خطط التنمية في السنغال؟

الإطار الزماني والمكاني للدراسة

أ- الإطار المكاني:

ركزت الدراسة على السنغال؛ حيث تعتمد السنغال بشكلٍ مُكثف على مصادر التمويل الخارجية؛ لتمويل عملية وخطة التنمية؛ إذ تضاعف حجم الدين الخارجي خلال ثلاث سنوات فقط (2016 – 2019)؛ حيث بلغ حجم الدين الخارجي 13.5 مليار دولار عام 2019 مُقارنةً بـ 6.6 مليار دولار عام 2016.

وبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، فقد سجلت السنغال نموًا اقتصاديًا وتقدمًا في تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ خطة السنغال الناشئة Plan (Senegal Emergent) (PSE)، وذلك قبل أزمة جائحة كورونا.

ب- الإطار الزماني:

لقد تم اختيار عام 2000 لتبدأ به الدراسة كإطارًا زمنيًا؛ ويعزي ذلك إلى أن عام 2000 قد شهد بداية الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بين 189 دولة منهم السنغال.

فروض الدراسة

يتمثل الفرض الرئيسي للدراسة فيما يلي:

"إن الاعتماد على مصادر التمويل المتعددة يُساهم في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، وله آثار على الاقتصاد السنغالي".

منهج الدراسة

لتحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة، والذي يتمثل في التعرف على الآثار الاقتصادية للاعتماد على مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية في السنغال، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بعملية التنمية وخطط تمويليها في السنغال، وذلك عن طريق الاعتماد على بيانات بعض المصادر المحلية والدولية، وكذلك الاعتماد على أداة التحليل البيئي الرباعي SWOT Analysis؛ لتحديد الفرص ونقاط القوة والضعف والتهديدات التي التحديات الخاصة بمصادر التمويل المختلفة. وبناءً على ما سبق تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية هي:

الجزء الأول: تقييم المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال

الجزء الثاني: تقييم المصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال

الجزء الثالث: انعكاس مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السنغال على أهداف التنمية المُستدامة في السنغال

الجزء الرابع: تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السنغال

الجزء الأول: تقييم المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال

يهدف هذا الجزء إلى تقييم ثلاثة مصادر داخلية هامّة لتمويل التنمية الاقتصادية في السنغال، وذلك على النحو التالي:

أ- تقييم الضرائب كمصدر لتمويل التنمية في السنغال

يُعد دفع ضرائب الأعمال في السنغال مهمة صعبة بل قد تكون مستحيلة؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى وجود الكثير من التعقيدات في قانون ضريبة القيمة المضافة السنغالي بالدرجة التي تجعل موظفي الضرائب هناك لا يعرفون كيفية تطبيق قواعد الضريبة، وهو ما قد يُفسر سبب احتلال السنغال المرتبة الأخيرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال فيما يتعلق بالضرائب؛ وقد ترتب على ذلك عدم استطاعة أصحاب المشاريع الصغيرة إنشاء عمل قانوني، أو بتعبير آخر يفضلون عدم القيام بذلك؛ حيث يرى هؤلاء بعيدًا عن تعقيدات القوانين أنهم لا يتمتعون بأي مزايا تجعلهم يفكرون في ذلك؛ إذ لا يُمكنهم الحصول على حساب مصرفي، وليس لديهم تأمين، ولا يمكنهم ضمان منتجاتهم من خلال الشهادات العامة للجودة؛ وبالتالي لا يتطورون عادةً إلى أعمال تجارية كبيرة، فضلًا عن عدم وجود نظام بيئي لمُقدمي خدمات الأعمال الصغيرة من رواد الأعمال التجارية[1].

وتعد الأسباب سابقة الذكر السبب الرئيسي في أن جميع الأعمال التجارية في السنغال تقريبًا إما غير رسمية أو يتم الاستحواذ عليها من قبل الشركات الكبيرة، كما تُعد تلك الأمور أيضًا سبب ارتفاع معدل البطالة بين الشباب هناك، ومغادرة العديد من الشباب السنغالي إلى أوروبا عن طريق الهجرة غير الشرعية[2]، ويُمكن توضيح مدى مساهمة الضرائب في السنغال في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات الهامّة، والتي يُمكن توضيحها في الجدول التالي.

1- Steven Horwitz & Magatte Wade: **"Regulation and the Perpetuation of Poverty in the US and Senegal"**, (Utah: The Center for Growth and Opportunity, 2021), pp. 38-39

2 - Idem

جدول (1)

أهم المؤشرات الخاصة بتقييم فاعلية الضرائب كمصدر للتمويل في السنغال خلال الفترة (2000– 2020)

السنة	نسبة الإيرادات غير الضريبية والمنح	نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي
2000	14.21	85.79	13.1
2001	13.18	86.82	12.6
2002	13.42	86.58	13.5
2003	15.14	84.86	13.9
2004	14.60	85.40	14.5
2005	10.99	89.01	15.3
2006	11.01	88.99	15.7
2007	15.43	84.57	16.2
2008	15.84	84.16	15.2
2009	16.87	83.13	15
2010	14.56	85.44	15.9
2011	15.66	84.34	16
2012	17.00	83.00	16.1
2013	18.51	81.49	15.4
2014	21.02	78.98	16.2
2015	21.17	78.83	16.4
2016	23.39	76.61	17
2017	22.37	77.63	16.3
2018	17.94	82.06	16.5
2019	13.59	86.41	16.6
2020	20.57	79.43	...

Source: **Economic Commission for Africa**, **African Development Bank Group** and **African Union Commission**: "African Statistical Year Book", Annual Report (Addis Ababa: ECA Printing and Publishing), Different Issues

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة الإيرادات غير الضريبية والمنح بشكلٍ ملحوظ في السنغال خلال الفترة (2000– 2020)؛ حيث بلغت تلك النسبة 20.57% عام 2020 مُقارنةً بـ 14.21% عام 2000؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى قيام العديد من الدول المانحة بإعطاء مساعدات ومنح للسنغال؛ باعتبارها واحدة من

الدول الأقل نموًّا، أمّا بالنسبة للإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات فقد شهدت تذبذبات واضحة خلال فترة الدراسة، ويُعد ذلك مؤشرًا سلبيًّا لعدم استقرار نسبة الإيرادات الضريبية، ويُلاحظ وجود ارتفاع بسيط نسبيًّا في نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت تلك النسبة 16.6% عام 2019 مُقارنةً بـ13.1% عام 2000، وترى الدراسة أن زيادة الإيرادات الضريبية في السنغال يُعد أمرًّا ليس يسيرًّا؛ ويرجع ذلك إلى تعقيدات قانون الضرائب هناك، فضلًّا عن انخفاض مستوى دخول الأفراد، ويحتاج حل هذه المشكلات إلى العديد من المقاومات بالإضافة إلى فترات زمنية أطول نسبيًّا؛ ومن ثم يُعد صعبًّا الاعتماد على مصدر الضرائب على الأقل في الوقت الحالي للمُساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

ب- تقييم الادخار كمصدر لتمويل التنمية في السنغال

لا يُعد الاعتماد على الادخار كأحد مصادر التمويل كافيًّا في الدول النامية؛ إذ تتكون مدخرات الأفراد من خلال الفرق بين ما يستهلكه هؤلاء الأفراد وبين دخولهم، ولأن دخول الأفراد في تلك الدول تكون منخفضة نسبيًّا مُقارنةً بالدول المتقدمة؛ فإن حجم المدخرات في تلك الدول يكون منخفضًّا بالطبع، ولكن يُمكن تقييم مدى مساهمة الادخار في تمويل عملية التنمية من خلال التعرف على فجوة الادخار – الاستثمار، ويتم حساب تلك الفجوة من خلال الفرق بين التكوين الرأسمالي الثابت والادخار المحلي، ويوضح الشكل التالي هذه الفجوة أيضًّا في السنغال خلال فترة الدراسة.

شكل (1)

فجوة الادخار – الاستثمار في السنغال خلال الفترة (2000- 2020) (القيم بالمليار دولار)

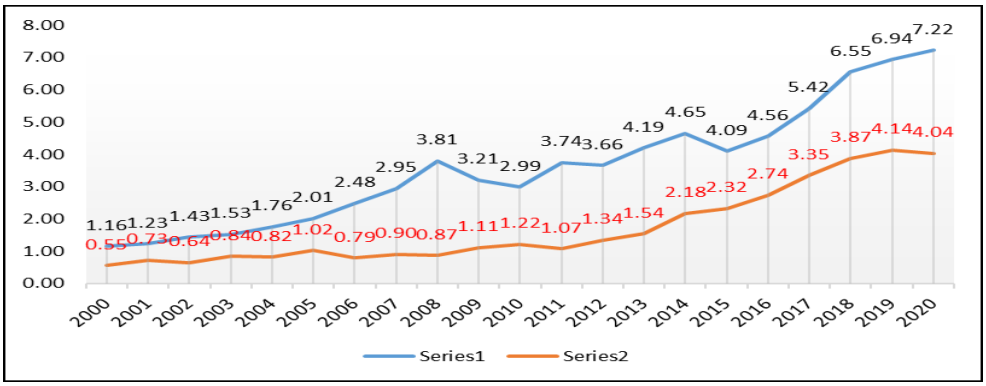

Source: World Bank Database, Senegal Profile
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق تزايد فجوة الادخار – الاستثمار في السنغال خلال الفترة (2000– 2020)؛ حيث بلغ حجم الادخار المحلي 4.04 مليار دولار وفي المقابل بلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت 7.22 مليار دولار عام 2020 مُقارنةً بـ 550 مليون دولار للادخار المحلي، و1.61 مليار دولار للتكوين الرأسمالي الثابت عام 2000، وعلى الرغم من أهمية الادخار المحلي كأحد مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال، إلا أن تزايد فجوة الادخار – الاستثمار تُشير إلى صعوبة الاعتماد على هذا المصدر للقيام بالاستثمارات المطلوبة، وترى الدراسة أنه يصعب رفع حجم الادخار المحلي في السنغال خلال فترة قصيرة؛ حيث يتطلب الأمر رفع مستوى دخول الأفراد؛ ومن ثم فإن مُساهمة هذا المصدر في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال تظل محدودة نسبيًّا.

ج– تقييم التمويل بالعجز كأحد مصادر تمويل التنمية في السنغال

تلجأ الدول إلى الدين الداخلي كمصدر لتمويل عجز الموازنة؛ وترى الدراسة أن ذلك يُعد منطقيًّا لدرجة كبيرة خاصةً بالنسبة للدول النامية، والتي تكون حصيلة عملاتها من النقد الأجنبي محدودة إلى درجة كبيرة؛ ومن ثم يصعب التوسع في الاستدانة من الخارج بالنبة لتلك الدول، ولكن هناك حدود آمنة للاستدانة من الداخل؛ إذ تؤدي كثرة اللجوء للدين الداخلي إلى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فيما يتعلق بالحصول على الائتمان، كما يؤدي ذلك إلى رفع درجة المخاطر، ويُمكن توضيح آثار اللجوء للدين الداخلي في السنغال وتأثيراته على القطاع الخاص من خلال المؤشر التالي:

– مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يعطي هذا المؤشر مجموعة من الدلالات الهامّة، أولها: مدى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فيما يتعلق بالحصول على الائتمان، وثانيها: مدى إقبال القطاع الخاص على الاقتراض من البنوك بهدف التوسع في الإنفاق الاستثماري، وإنشاء استثمارات جديدة، ويوضح الشكل التالي تطور قيم المؤشر في السنغال خلال الفترة (2000 – 2020).

شكل (2)

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال خلال الفترة (2000– 2020)

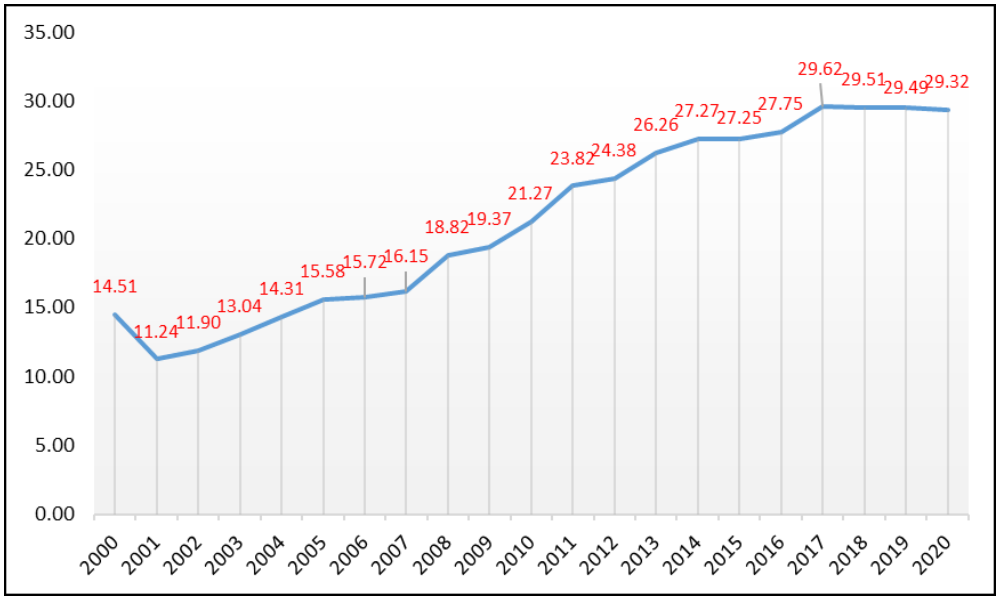

Source: World Bank Database, Senegal Profile
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بواسطة البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000– 2020)؛ حيث بلغت تلك النسبة 29.32% عام 2020 مُقارنةً بـ 14.51% عام 2000؛ مما يُشير إلى تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وأنه بات يلعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية في السنغال، كما تُشير تلك النسبة إلى عدم وجود مزاحمة من جانب الحكومة السنغالية للقطاع الخاص هناك فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية الاقتصادية. مما سبق يُمكن القول أن السنغال تُعاني من تزايد لحجم فجوة الادخار – الاستثمار مع مرور الوقت، كما أن زيادة حصيلتها الضريبية ورفع مستوى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية أمرًا يصعب تحقيقه في السنغال بصورة خاصة؛ حيث يرتبط الأمر بالعديد من المشكلات التي ينبغي وضع حلول لها.

الجزء الثاني: تقييم المصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكونًا اقتصاديًا أساسيًا للاقتصادات النامية؛ لما له من سمات وتأثيرات على عملية التنمية في هذه الدول من خلال رفع مستوى رأس المال الخاص، وتنافسية الأسواق المحلية، وخلق فرص العمل، وتأهيل القوى العاملة، ورفع حجم المدخرات، وتوفير النقد الأجنبي، ولكن رغم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتعدد مزاياه، إلا أنه ليس كافيًا للدول النامية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية؛ لذلك غالبًا ما تلجأ الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد فجوة الادخار – الاستثمار بوجه عام، وفيما يلي تقييمًا لمدى مساهمة المصادر الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- تقييم الديون الخارجية كمصادر تمويل للتنمية الاقتصادية في السنغال

- مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات:

يعطي هذا المؤشر صورة عن تكلفة الاقتراض، ومدى إنفاق حصيلة النقد الأجنبي الخاصة بصادرات السلع والخدمات للدولة على خدمة الدين، ويوضح الشكل التالي تطور مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في السنغال خلال الفترة (2000- 2020).

شكل (3)

تطور مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في السنغال خلال الفترة (2000- 2020)

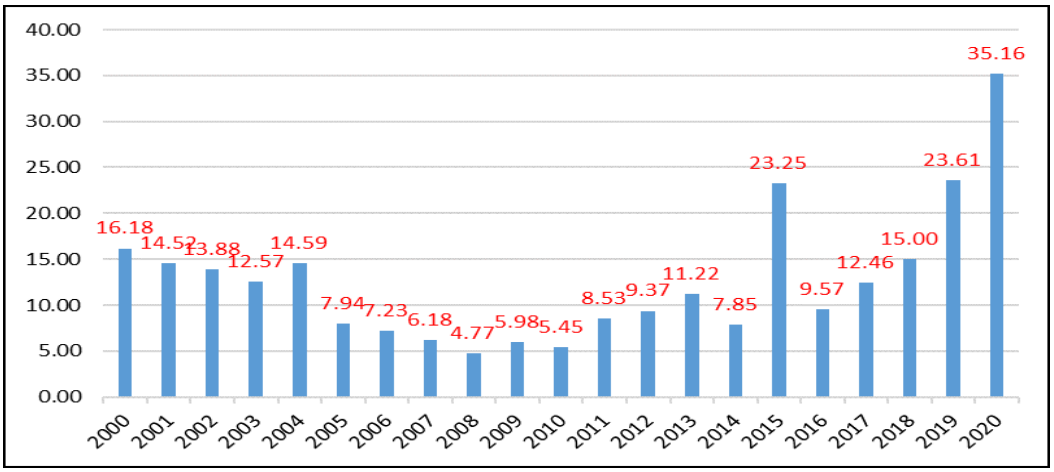

Source: World Bank Database, Senegal Profile
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق انخفاض نسبة خدمة الدين من حصيلة صادرات السلع والخدمات في السنغال خلال الفترة (2000– 2008)؛ حيث انخفضت تلك النسبة من 16.18% عام 2000 إلى 4.77% عام 2008، ولكن سرعان ما عاودت تلك النسبة الارتفاع لتصل إلى مستويات مرتفعة نسبيًّا؛ حيث بلغت تلك النسبة 35.16% عام 2020، وهو ما يُشير إلى أن ما نسبته 35.16% من حصيلة الصادرات السنغالية تذهب لسداد خدمة الدين، وترى هذه الدراسة أن ارتفاع هذه النسبة يُحجم من قيام السنغال بالاقتراض الخارجي في الأجل القصير.

- **مؤشر متوسط آجال الدين:**

يوضح هذا المؤشر متوسط آجال الديون التي ينبغي أن تقوم الدول بسدادها؛ ومن ثم فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على إتاحة الفرصة للدولة محل الدراسة أن تقوم بسداد ديونها في فترة زمنية أطول، ويوضح الشكل التالي متوسط آجال الدين في السنغال خلال عام 2020 مع مقارنة ببعض الدول الأقل نموًّا.

شكل (4)

مؤشر متوسط آجال الدين في السنغال مُقارنةً بمجموعة من الاقتصادات الأقل نموًّا خلال عام 2020

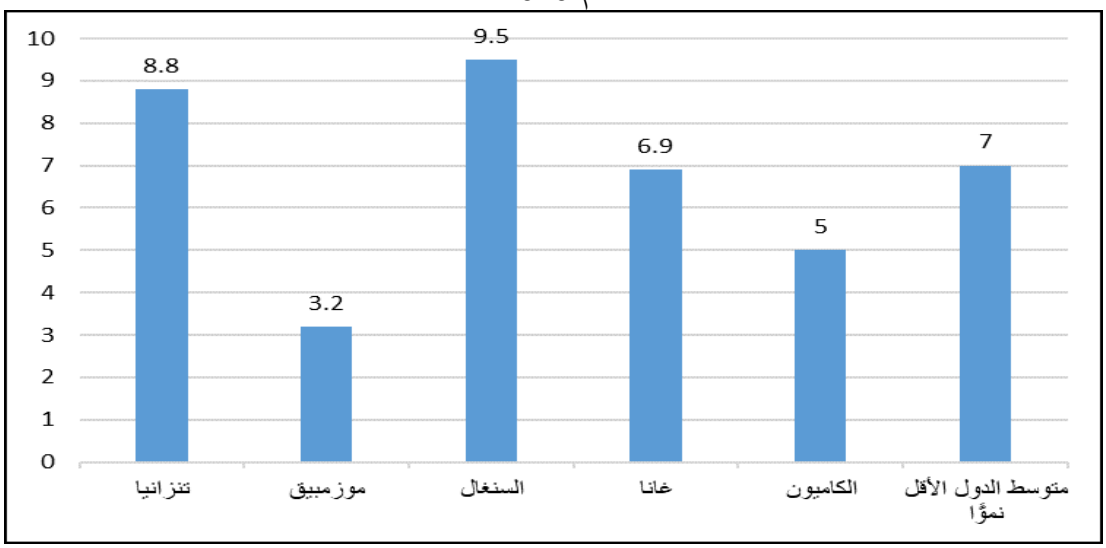

Source: International Monetary fund: "Fiscal Monitor", Annual Report (Washington, DC: International Monetary fund, 2022), p. 91

يتضح من خلال الشكل السابق أن السنغال تتمتع بوضع جيد نسبيًّا فيما يتعلق بمتوسط آجال الديون؛ حيث بلغت قيمة المؤشر 9.5 سنة في السنغال، وهي أعلى دولة في هذا المؤشر مُقارنةً بالدول الأقل نموًّا، بينما بلغت قيمة المؤشر 8.8 سنة لتنزانيا، 3.2 سنة لموزمبيق، 6.9 سنة لغانا، 5 سنوات للكاميرون، 7 سنوات لمتوسط الدول الأقل نموًّا؛ وهو ما يُشير إلى أن السنغال استطاعت أن تقوم بتمويل المشروعات طويلة الأجل بديون طويلة الأجل والعكس صحيح.

- **تحويل الديون:**

حاولت السنغال تحويل بعض ديونها إلى مسار المساعدات التنموية؛ وبصفة عامّة يكون هذا النوع من تحويل الديون منصب لتنمية الطفل، والتعليم، والصحة، والبيئة، وخلال الفترة (1989 – 1995) نفذت اليونيسف 21 معاملة لمبادلة الديون بتحويل إجمالي 199 مليون دولار لبرامج دعم تنمية الطفل والأم، وذلك عن طريق استخدام تبرعات الديون والمساهمات من لجان اليونيسف لشراء الديون، وزيادة مُساعداتها الإنمائية في السنغال[1].

ففي ديسمبر عام 1993 أكملت اليونيسف مبادلة الديون مقابل التنمية في السنغال، والتي كانت مصممة لتمويل مشاريع التعليم والصحة والصرف الصحي والمياه في جميع أنحاء البلاد؛ حيث اشترت اليونيسف 24 مليون دولار أمريكي من الديون الثنائية المستحقة على السنغال للأرجنتين، كما قامت السنغال في يناير 1994 باستغلال عمليات تحويلات الديون لخدمة القطاع الصحي[2]، وترى هذه الدراسة أن لجوء السنغال إلى تحويل الديون إلى مساعدات تنموية وليس استثمارات يرجع في المقام الأول إلى تراجع مستوى بيئة الأعمال في السنغال، كما أن السنغال تُصنف ضمن الدول الأقل نموًّا؛ ومن ثم تُفضل الدول والمؤسسات المانحة على تحويل بعض الديون إلى مُساعدات تنموية على أن يتم تحويل هذه الديون إلى استثمارات أجنبية مباشرة.

1- Melissa Moye: **"Overview of Debt Conversion",** Working Paper (London: Debt Relief International Ltd, No. 4, 2001), pp. 19 -20

2- Idem

ب- تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد مصادر تمويل التنمية في السنغال

حرصت السنغال على محاولة جذب رأس المال الأجنبي الخاص منذ تحرير سوقها المحلي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، وذلك عن طريق تبني سياسات اقتصادية جديدة مثل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، ومنح الحوافز المالية للشركات، وخصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة[1]، ولكن على الرغم من ذلك لا زالت تُعاني السنغال من العديد من المعوقات الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضح ذلك من مؤشر سهولة أداء الأعمال؛ فقد احتلت السنغال الترتيب 123 من بين 190 دولة عام 2019؛ وهو ما يُشير إلى صعوبة جذب السنغال لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ إذ يتطلب الأمر وقتًا أطول نسبيًا؛ ومن ثم تتوقع هذه الدراسة اعتماد السنغال بصورة أكبر على الاقتراض الخارجي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية[2].

الجزء الثالث: انعكاس مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السنغال على أهداف التنمية المُستدامة في السنغال

يتناول هذا الجزء بشكلٍ رئيسي ثلاثة نقاط هامّة هي: مدى تحقق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال، وضع السنغال الدولي في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، واتجاهات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنغال، وذلك على النحو التالي:

أ- مدى تحقق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على مدى التقدم الذي أحرزته السنغال في تحقيق أهداف التنميّة المَستدامة بشكل عام خلال الفترة (2000- 2022)؛ لذلك يوضح الشكل التالي درجات السنغال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة المذكورة.

1- Reisoli Bender Filho & Ibrahima Diallo: "Impact of Foreign Direct Investment on The Economic Growth of Senegal", **RDE-Revista de Desenvolvimento Economico** (Rio de janeiro, Vol.1, No. 39, 2018), p.26

2- https://tradingeconomics.com/senegal/ease-of-doing-business

شكل (5)

درجات السنغال في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة خلال الفترة (2000– 2022)

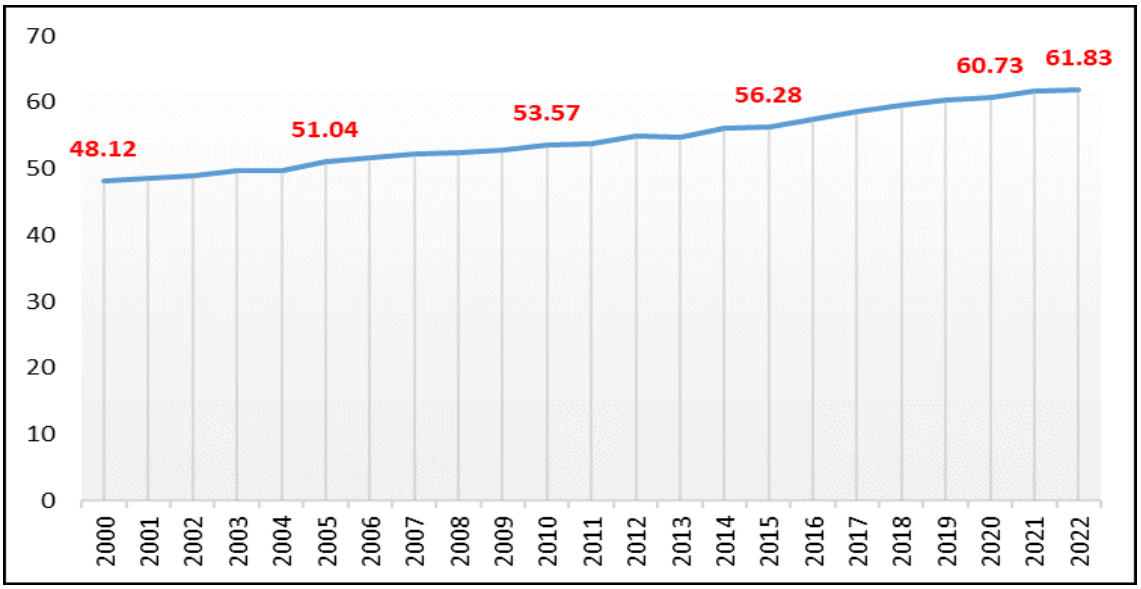

Source: Sustainable Development Report, Senegal Profile
https://dashboards.sdgindex.org/profiles/senegal

يتضح من خلال الشكل السابق أن السنغال استطاعت أن تحقق 61.83 درجة من أصل 100 درجة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عام 2022 مُقارنةً بـ 48.12 درجة عام 2000؛ وعلى الرغم من أن السنغال لا يزال أمامها الكثير فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه عام، إلا أنها استطاعت أن تعمل بشكلٍ فعال في تحقيق تلك الأهداف خلال الفترة المذكورة.

ب- وضع السنغال الدولي في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة

على الرغم من أن السنغال استطاعت أن تُحقق تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بأهداف التنميّة المُستدامة إلا أنها لا زالت تحتل ترتيبًا متأخرًا نسبيًا سواء بالنسبة للترتيب العالمي أو بين الدول الأفريقية، ويوضح الشكل التالي ترتيب السنغال مُقارنة ببعض الدول الأفريقية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة وفقًا لعام 2022.

شكل (6)

ترتيب السنغال مُقارنة ببعض الدول الأفريقية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة وفقًا لعام 2022

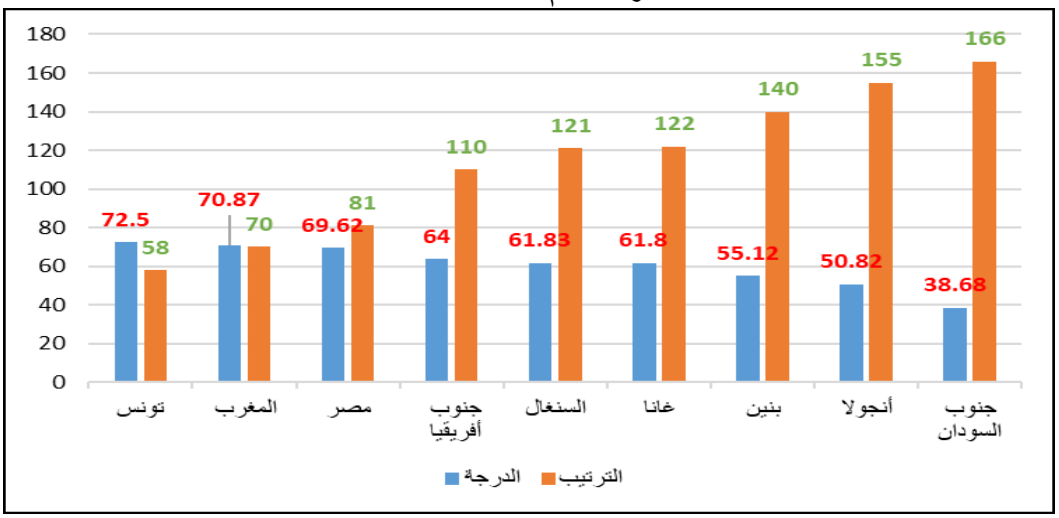

Source: Sustainable Development Report, Senegal Profile
https://dashboards.sdgindex.org/profiles/senegal

يتضح من الشكل السابق أن السنغال تحتل الترتيب 121 على المستوى العالمي، وذلك بعد أن حصلت على 61.83 درجة، كما يتضح من الشكل السابق أن تونس هي الدولة الأولى على المستوى الأفريقي؛ حيث تحتل الترتيب 58 على المستوى العالمي، كما تُعد جنوب السودان أكثر الدول تأخرًا على مستوى القارة؛ حيث تحتل الترتيب 166 وفقًا لإحصائيات عام 2022.

ج- اتجاهات تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال

يصعب الاكتفاء بالترتيب العالمي أو الدرجات التي أحرزتها السنغال بوجه عام فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لذلك ينبغي النظر إلى اتجاهات تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ من أجل الوقوف على الأهداف التي تم تحقيقها، والأهداف التي لم تتحقق بعد، بالإضافة إلى معرفة مدى التقدم في الأهداف غير المحققة، ويوضح الجدول التالي اتجاهات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنغال، وفقًا لإحصائيات عام 2022.

جدول (2)

اتجاهات تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال لعام 2022

أهداف التنميّة المُستدامّة	اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامّة	تفسير الاتجاه
القضاء على الفقر	تحسن طفيف	انخفاض في نسبة السكان الفقراء تحت خط الفقر الدولي 2.15 دولار يوميًّا
القضاء على الجوع	ثبات	_
ضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية	تحسن طفيف	انخفاض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، بالإضافة إلى انخفاض العدوى الخاصة بمرض الإيدز
ضمان تعليم جيد	ثبات	_
تحقيق المساواة بين الجنسين	ثبات	_
توافر المياه والصرف الصحي للجميع	تحسن طفيف	ارتفاع نسبة السكان الذين يستخدمون مياه شرب نظيفة
ضمان الحصول على الطاقة الحديثة المُستدامة	ثبات	_
تعزيز النمو الاقتصادي المُطرد والشامل والمُستدام	تحسن طفيف	انخفاض معجلات البطالة، وارتفاع عدد السكان الذين لديهم حسابات مصرفية، وارتفاع ضمانات حقوق العمال
بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار	تحسن طفيف	ارتفاع نسبة السكان مستخدمي الإنترنت، وارتفاع عدد مشتركي خطوط الهواتف المحمولة
الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	لا تتوافر معلومات	_
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومُستدامّة	ثبات	_
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	تحقق الهدف	_
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	تحقق الهدف	_

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية	تحسن طفيف	انخفاض نسب الأسماك التي يتم التخلص منها بعد ذلك، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الصيد بالطرق المُحرمّة
حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المُستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية	ثبات	–
تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة للجميع	ثبات	–
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	تحسن طفيف	ارتفاع درجات دليل الأداء الإحصائي، والذي يُمثل إطارًا لقياس أداء الأنظمة الإحصائية الوطنيّة وتتبع تقدمها.

Source: Sustainable Development Report, Senegal Profile
https://dashboards.sdgindex.org/profiles/senegal

يتضح من الجدول السابق أن السنغال استطاعت أن تحقق هدفين من أهداف التنمية المستدامة، هما: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، بينما حققت السنغال تحسنًّا طفيفًّا في سبعة مجالات هي: القضاء على الفقر، وضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية، وتوافر المياه والصرف الصحي للجميع، وتعزيز النمو الاقتصادي المُطرد والشامل والمُستدام، وبناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بينما لم تحقق السنغال أي تقدم في باقي المجالات الأخرى، وذلك بعيدًّا عن مجال المساواة بين الدول وبعضها البعض الذي لم تتوافر فيه أي معلومات.

الجزء الرابع: تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السنغال

يتناول هذا المطلب تحليل نقاط الضعف والقوة لمصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية في السنغال خلال فترة الدراسة، وذلك على غرار ما تم في المطلب السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- نقاط الضعف

يُمكن تقسيم نقاط الضعف الخاصة بتمويل عملية التنمية الاقتصاديّة في السنغال إلى نقطتين، تتعلق الأولى بكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، بينما تتمثل الثانية في تدني دخول الأفراد وقلة المدخرات، وذلك على النحو التالي:

- **كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي**

تُعاني العديد من الدول النامية من كِبر حجم القطاع غير الرسمي؛ حيث تشير التقديرات إلى أن حجم هذا القطاع في الدول النامية يتراوح ما بين 30 -70% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول، وهو ما يُشير إلى أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة، وهو ما يُقلل من الاستفادة من الطاقات والموارد المُتاحة لهذه المنشآت التي تعمل داخل هذا القطاع؛ إذ تتصف معظم هذه الأنشطة بانخفاض معدلات الإنتاجية، ومعدلات جودة المُنتَج؛ ويرجع ذلك إلى عدم قدرة تلك الأنشطة على الاستفادة من الخدمات التمويلية المُقدمّة للقطاع الرسمي؛ ومن ثم يُمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانوني عائقًا أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية[1].

تُشير الدراسات إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أفريقيا جنوب الصحراء يتراوح ما بين 25- 65% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يُساهم في العمالة غير الزراعية من 30 -90%[2]. أمّا عن السنغال تحديدًا؛ فيُقدر حجم القطاع غير الرسمي هناك بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج: "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري" (القاهرة: وزارة الصناعة، 2010)، ص 2

[2]- Ali Mansoor & Others: "The Informal Economy in Sub-Saharan Africa". In Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, **Annual Report** (Washington D.C: International Monetary Fund, 2016), P.50

[3] - Ibid, p. 65

- **تدني دخول الأفراد**

تُعد دخول الأفراد المدخل والسبب الرئيسي في تكوين الادخار في كافة المجتمعات، كما أن الادخار أحد أهم مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول؛ فمن ناحية يُساهم تكوين المدخرات في إمكانية قيام الأفراد بالاستثمار بأنفسهم وخلق المزيد من فرص العمل، ومن ناحية أخرى يُمكن أن تقوم البنوك ومؤسسات القطاع المصرفي بتوجيه تلك الأموال تجاه الاستثمارات المطلوبة، ويوضح الشكل التالي تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج في السنغال وفقًا لمعيار القوة الشرائية خلال الفترة (2000-2020)

شكل (7)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال بمعيار القوة الشرائية خلال الفترة (2000- 2020) (القيم بالألف دولار أمريكي)

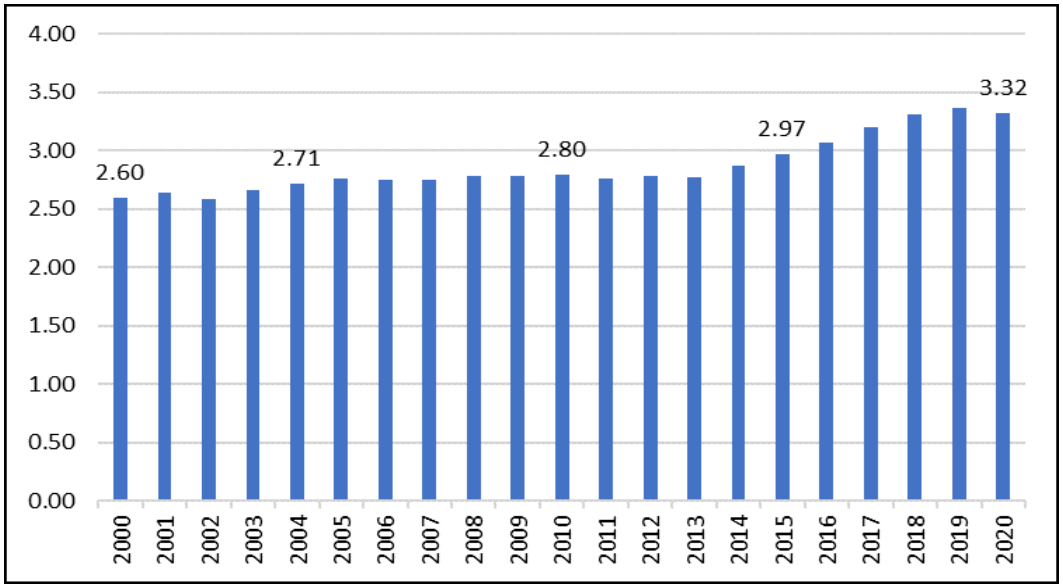

Source: World Bank Database, Senegal
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من الشكل السابق أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال وفقًا لمعيار القوة الشرائية قد ارتفع خلال الفترة (2000- 2020)؛ حيث ارتفع من 2.60 ألف دولار عام 2000 إلى 3.32 ألف دولار عام 2020، وعلى الرغم من

أن نسبة هذه الزيادة تكاد تقترب من 100% إلا أن متوسط نصيب الفرد يُعد ضعيفًا نسبيًّا مُقارنةً بالعديد من الدول النامية. ويوضح الشكل التالي معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج في السنغال خلال الفترة (2000– 2020).

شكل (8)

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال خلال الفترة (2000-2020)

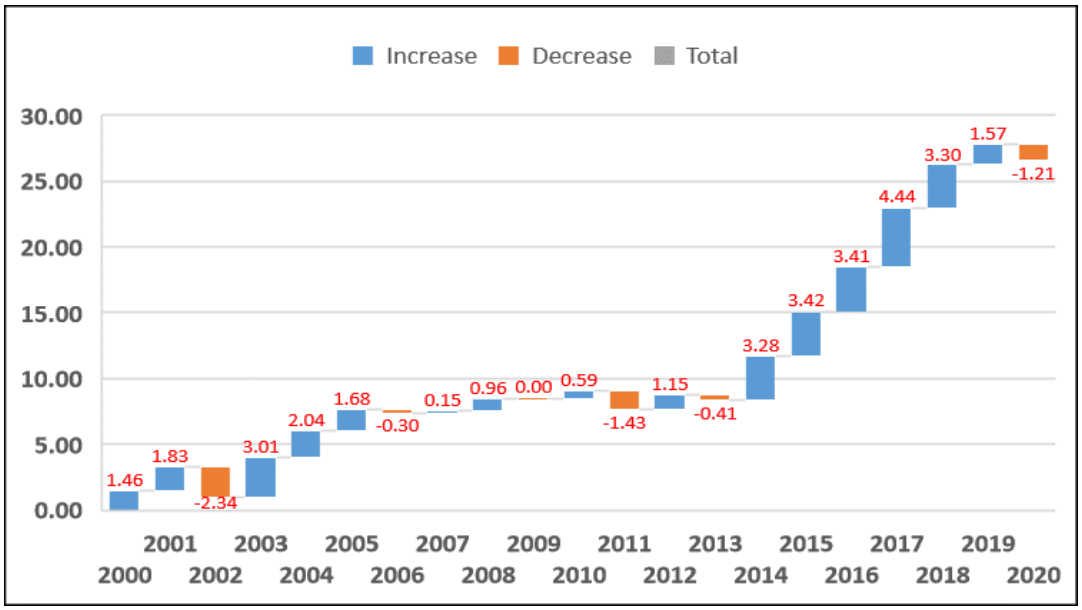

Source: World Bank Database, Senegal
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من الشكل السابق أن معدلات النمو الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال كانت منخفضة نسبيًّا، ولم يطرأ عليها تغيرات جوهرية كبيرة خلال الفترة (2000– 2020)، حيث يُمثل عام 2017 نسبة النمو الأكبر بمعدل بلغ 4.44%، بينما كانت هناك سنوات أخرى بمعدلات نمو سالبة مثل 2002، 2006، 2011، 2013؛ حيث بلغت تلك المعدلات على الترتيب –2.34%، – 0.30%، – 1.43%، –0.41%.

تُشير النتائج والتحليلات الخاصة بتلك البيانات إلى صعف متوسطات دخول الأفراد ومعدلات نمو هذه الدخول في السنغال؛ وهو ما يعكس أكثر من أمر، أولها: ضعف

معدلات الادخار، ثانيها: صعوبة الاعتماد على الادخار كمصدر مهم للتمويل الخاص بعملية التنمية الاقتصادية، وثالثها: أنه على الرغم من نجاح السنغال في تحقيق تطور نسبي في أهداف التنمية المُستدامة تبقى المشكلة الأكبر ضعف متوسطات الدخول ومعدلات الادخار هناك.

ب- نقاط القوة

يُمكن الإشارة عند الحديث عن نقاط القوة الخاصة بمصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنغال إلى نقطتين هامّتين، وهما: قدرة السنغال على تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل، وارتفاع نسبة التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي تناولًا لذلك بشيء من التفصيل.

- **تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل**

تعتمد الكثير من الدول النامية على التمويل الخارجي كمصدر لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ولكن ترى الدراسة ضرورة الإشارة إلى مجموعة من النقاط الهامّة الخاصة باللجوء للاقتراض الخارجي، أولها: أن اللجوء للاقتراض الخارجي ليس أمرًا سلبيًّا وبالطبع ليس إيجابيًّا في حد ذاته، بل يتوقف الأمر على كيفية استخدام واستغلال هذا الدين، وثانيها: أن لجوء الدول وخاصةً النامي منها إلى الاقتراض الخارجي يتطلب الإجابة عن ثلاثة أسئلة هامّة، هي: ما هي تكلفة الاقتراض؟، هل هناك قدرة على السداد؟، كيف سيتم استغلال وتوجيه هذا الدين؟. وثالثها: أن آجال الدين أمرًا في غاية الأهمية ينبغي وضعه في الاعتبار عند الاقتراض الخارجي؛ إذ لا يُمكن تمويل مشروعات طويلة الأجل بديون قصيرة الأجل والعكس صحيح، وبشكلٍ عام؛ فإن الاعتماد على الديون الخارجية قصيرة الأجل يُشكل عبئًا كبيرًا على الاقتصادات النامية، ويوضح الشكل التالي نسب الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي خلال الفترة (2000- 2020).

شكل (9)

نسب الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي خلال الفترة (2000– 2020)

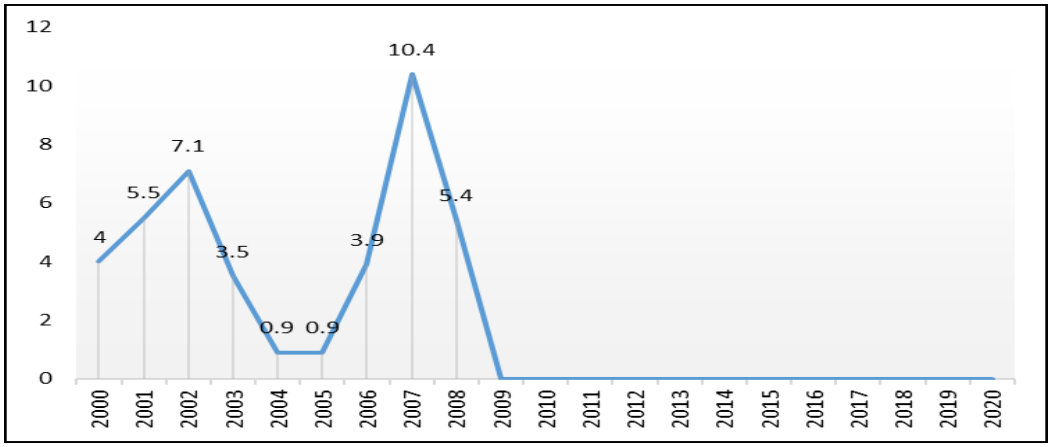

Source: World Bank Database, Senegal
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق انخفاض نسبة الديون قصيرة الأجل كنسبة من الدين الخارجي خلال الفترة (2000– 2009)؛ حيث بلغت تلك النسبة 4% عام 2000 وصولًا إلى 10.4% عام 2007 ثم بلغت صفر منذ عام 2009 وحتى عام 2020، وهو ما يُعطي قوة كبيرة للاقتصاد السنغالي فيما يتعلق بتسديد تلك الديون، كما أن ذلك يمنح السنغال الفرصة لاستغلال تلك الأموال في المشروعات التنموية التي تأخذ وقتًا طويلًا نوعًا ما.

– ارتفاع نسبة التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يُمثل اعتماد السنغال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ميزة كبيرة للاقتصاد السنغالي؛ فبدلًا من الاعتماد على تدفقات الأموال الساخنة، والتي يُمكن أن تقوم بالخروج من الاقتصاد في أي وقت، تعتمد السنغال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ حيث إنها توفر المزيد من فرص العمل، وفي نفس الوقت تمنح الثقة في الاقتصاد المحلي، ويوضح الشكل التالي التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال خلال الفترة (2000– 2020)

شكل (10)

التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنغال خلال الفترة (2000– 2020)

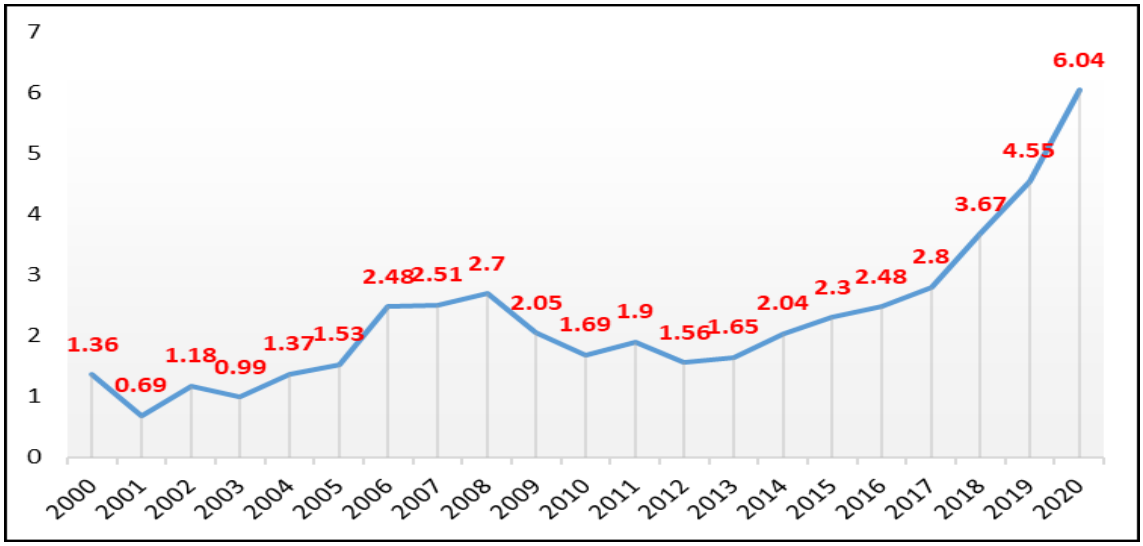

Source: World Bank Database, Senegal: https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى السنغال خلال الفترة (2000– 2020)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 1.36% عام 2000 إلى 6.04% عام 2020؛ مما يُشير إلى قدرة السنغال على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتساب الاقتصاد السنغالي المزيد من الثقة من جانب المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى قدرة السنغال على استغلال هذا النوع من الاستثمار في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتوجيه تلك الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية.

ج- التهديدات

يُمكن تصنيف التهديدات الخارجية التي تواجه الاقتصاد السنغالي إلى نوعين من التهديدات هما: الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية، بالإضافة إلى الإرهاب والجماعات المتطرفة، وفيما يلي مناقشة لهذه النقاط بشيء من التفصيل:

- الحرب الروسية – الأوكرانية:

لم يختلف كثيرًا تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد السنغالي عن باقي الدول النامية؛ حيث تستورد السنغال 27% من الذرة و 100% من حبوب القمح؛ لذا فإن تحركات الأسعار الدولية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد السنغالي حتى ولو لم تؤد الأسعار الدولية إلى تغيرات مقابلة في أسعار السلع المنتجة محليًا، وعلى الرغم من أن السنغال دولة مُنتِجة للنفط، إلا أنها تنتجه بكميات صغيرة لا تكفي احتياجاتها المحلية؛ حيث يُمثل إنتاجها النفطي 36% فقط من إجمالي المعروض؛ ومن ثم فإن معظم النفط المتواجد داخل السنغال يأتي عن طريق الاستيراد، كما أن غالبية المُنتجات النفطية تُستخدم كمدخلات في إنتاج السلع الأخرى؛ ومن ثم يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة التكاليف وتقليل الربحية في جميع القطاعات الاقتصادية هناك[1].

بالنسبة لتأثيرات الحرب على العمالة؛ فقد انخفضت العمالة هناك بنسبة 1.7% بسبب الحرب، ويُعد الانخفاض في ناتج القطاع غير الزراعي في السنغال بسبب الحرب أكبر من انخفاض ناتج قطاع الزراعة الأولية هناك، وتتمثل المشكلة الأكبر هنا في أن غالبية العمالة في السنغال تعمل في القطاع غير الزراعي المرتبط بنظام الأغذية مثل الصناعات الخاصة بتجهيز الأغذية والخدمات المتعلقة بالأغذية، بما في ذلك التجارة والنقل[2].

أمّا بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي في السنغال، فقد انخفض بقيمة 4.2%؛ ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي إلى تضرر الأسر عن طريق ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، وعلى الرغم من أن هناك تباينات في نسب انخفاض الاستهلاك بين الفقراء والأغنياء، إلا أنه يُمكن ملاحظة أن الانخفاض في الاستهلاك كان بصورة أكبر بالنسبة للأسر الفقيرة والريفية[3].

---

[1]- Xinshen Diao & Others: " Senegal: Impacts of the Ukraine and Global Crises on Poverty and Food Security", **Country Brief** (Washington D.C: International Food Policy Research Institute, 2022), p.2

[2]- Xinshen Diao & Others, **Op cit.,** p.5

[3] - Ibid, p.6

- الجماعات الإرهابية:

لم تتعرض السنغال لهجوم إرهابي محلي كبير، لكنها تبدو عُرضّة لتسلل المتطرفين وتجنيدهم؛ حيث ينشط المتمردون المرتبطون بالقاعدة وتنظيم الدولة في مالي، وعلى الرغم من أن الجاذبية المحلية للأيديولوجية المتطرفة محدودة إلا أن بعض المواطنين السنغاليين قد انضموا إلى الجماعات الإسلامية المُسلحة في مالي ونيجيريا وأبعد من ذلك، كما هددت جماعات مثل جماعة دعم الإسلام والمسلمين التابعة للقاعدة، والمعروفّة باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بمهاجمة دول مثل السنغال التي أرسلت قوات حفظ سلام إلى مالي، وقتل جنود سنغاليون يخدمون في مالي في هجمات، كما تواجه السنغال تهديدات أمنية بحرية إقليمية بما في ذلك القرصنة، وهو ما يُهدد سُبل العيش المحليّة والأمن الغذائي. وعلى الرغم من أن السنغال تشارك في مبادرات الأمن البحري الإقليمية مع التركيز على خليج غينيا الواقع جنوب السنغال إلا أن نشاط المتمردين تسبب في نزوح السكان وأضر بالاقتصاد المحلي، ووجهة سياحية محتملة وسلة خبز زراعية[1].

د- الفرص

يُمكن للسنغال أن تستفيد من كونها شريكًا مُهمًا للولايات المتحدة في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، وما يؤكد ذلك هو زيارة كل من كلينتون وجورج دبليو بوش وأوباما السنغال خلال فترة رئاستهم، كما أكد وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين مع نظيره السنغالي أن الولايات المتحدة والسنغال "شريكان أقوياء في العديد من القضايا القائمة على العديد من القيم المشتركة، وقد أشار بلينكين إلى أن المناقشات ستركز على معالجة أزمة الأمن الغذائي المتنامية التي تفاقمت بسبب الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. عقد الاجتماع بعد فترة وجيزة من زيارة الرئيس سال إلى موسكو، كما تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر المانحين للسنغال؛ حيث بلغ إجمالي

[1]- Congress: "Senegal In Focus", **Congressional Research Service** (Washington D.C: Congress, 2022), p. 2

المساعدات الثنائية 126 مليون دولار في السنة المالية 2021، وقد تركزت تلك المساعدات على مجالات الصحة (خاصةً الملاريا)، والزراعة، والتعليم الأساسي، والحكم الديمقراطي، كما اقترحت الإدارة الأمريكية مبلغ مقداره 135 مليون دولار كمساعدة للسنغال في السنة المالية 2022، بالإضافة إلى ذلك ، تقوم مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية (MCC) بتنفيذ اتفاق إنمائي بقيمة 550 مليون دولار يهدف إلى تحسين الوصول إلى الكهرباء، كما قدمت البرامج الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة أموالًا إضافية بما في ذلك المساعدة الأمنية والاستجابة لـ COVID-19.

- **النتائج**

أولًا: اعتماد السنغال على المنح والمساعدات بشكلٍ كبير وتزايد نسبيتها من إجمالي الإيرادات، ولكن في المُقابل هناك تذبذبات واضحة في الإيرادات الضريبية؛ ويرجع ذلك إلى تعقيدات قانون الضرائب هناك، فضلًا عن انخفاض مستوى دخول الأفراد.

ثانيًا: تزايد فجوة الادخار – الاستثمار في السنغال خلال فترة الدراسة؛ وذلك بسبب انخفاض حجم المدخرات المحلية لتدني دخول الأفراد.

ثالثًا: تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي داخل السنغال؛ حيث بات يلعب دورًا أكبر في عملية التنمية الاقتصادية هناك، فضلًا عن عدم وجود مزاحمة من جانب الحكومة السنغالية للقطاع الخاص.

رابعًا: زيادة عبء الدين الخارجي على الحكومة السنغالية؛ بسبب ارتفاع حجم الدين الخارجي وزيادة نسبة خدمة الدين من حصيلة صادرات السلع والخدمات في السنغال.

خامسًا: استطاعت السنغال تحقق هدفين من أهداف التنمية المستدامة، هما: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، بينما حققت السنغال تحسنًا طفيفًا في سبعة مجالات هي: القضاء على الفقر، وضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية، وتوافر المياه والصرف

الصحي للجميع، وتعزيز النمو الاقتصادي المُطرد والشامل والمُستدام، وبناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بينما لم تحقق السنغال أي تقدم في باقي المجالات الأخرى.

- **التوصيات**

1- ضرورة النظر إلى تحسين النظام الضريبي ورفع معدلات الشمول المالي؛ باعتبار الضرائب مصدرًا رئيسيًّا لعملية التنمية الاقتصادية.

2- محاولة الحكومة السنغالية لتحويل الديون إلى استثمارات بدلًا من تحويلها إلى مساعدات تنموية.

3- محاولة تعظيم الاستفادة من المانحين الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتبارها أهم شركاء السنغال في قضايا الأمن والسلم وتحقيق التنمية للقارة.

4- ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عن طريق تسهيل أداء الأعمال، وتقليل الروتين والبيروقراطية الحكوميّة.

5- تشجيع القطاع غير الرسمي في السنغال للدخول إلى القطاع الرسمي، وذلك عن طريق منحه العديد من المزايا الضريبية وغير الضريبية.

6- توجيه المزيد من الأموال والدعم لأهداف التنمية المستدامة التي لم تتحقق بعد.

- **قائمة المراجع**

أولًا: المراجع العربية

1- حسين عبد المطلب الأسرج: "**انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري**" (القاهرة: وزارة الصناعة، 2010).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

A- Books:

1- Steven Horwitz & Magatte Wade: "Regulation and the Perpetuation of Poverty in the US and Senegal" (Utah: The Center for Growth and Opportunity, 2021).

B- Articles:

1- Reisoli Bender Filho & Ibrahima Diallo: "Impact of Foreign Direct Investment on The Economic Growth of Senegal"**, RDE-Revista de Desenvolvimento Economico** (Rio de janeiro, Vol.1, No. 39, 2018).

C- Reports:

1- Ali Mansoor & Others: "The Informal Economy In Sub-Saharan Africa". In Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, **Annual Report** (Washington D.C: International Monetary Fund, 2016).

2- Congress: "Senegal In Focus", **Congressional Research Service** (Washington D.C: Congress, 2022).

3- Economic Commission for Africa, African Development Bank Group and African Union Commission: "African Statistical Year Book", **Annual Report** (Addis Ababa: ECA Printing and Publishing).

4- International Monetary fund: "Fiscal Monitor", **Annual Report** (Washington, DC: International Monetary fund, 2022).

5- Xinshen Diao & Others: "Senegal: Impacts of the Ukraine and Global Crises on Poverty and Food Security", **Country Brief** (Washington D.C: International Food Policy Research Institute, 2022).

D- Papers:

1- Melissa Moye: **"Overview of Debt Conversion",** Working Paper (London: Debt Relief International Ltd, No. 4, 2001)

E- Internet Sources:

1- https://tradingeconomics.com/senegal/ease-of-doing-business
2- Sustainable Development Report, Senegal Profile
https://dashboards.sdgindex.org/profiles/senegal
3- World Bank Database, Senegal Profile
https://data.worldbank.org/country/senegal?view=chart